

"دور السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان"
دراسة تطبيقية في الفترة من (1999م-2019م)

إعداد الباحث:

د. أشرف كمال عثمان إبراهيم

أستاذ مساعد - كلية إدارة الأعمال - جامعة الطائف - المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة الي معرفة دور السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، دراسة تطبيقية في الفترة من (1999م - 2019م).

في هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج التاريخي وذلك لرصد الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، المنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة الدراسة، المنهج الاستنباطي لصياغة فروض الدراسة، بالإضافة للمنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، وايضاً المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة التطبيقية. وقد كشفت نتائج الدراسة على ان السياسة النقدية وخصوصاً سياسة سعر الصرف لها دور إيجابي وفعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، اما السياسة المالية وخصوصاً السياسة الضريبية فقد تبين وجود ضعف وقصور في جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان. اوصت الدراسة على ضرورة المحافظة على وتطوير السياسة النقدية بالإضافة للعمل على دراسة ومعالجة نقاط الضعف والقصور في السياسة المالية وخصوصاً السياسة الضريبية في السودان.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية - السياسة المالية - الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول:

أولاً/ المقدمة:

تعتبر عملية جذب وتعزيز الاستثمار الأجنبي أمراً معقداً وذات فوائد كبيرة لأي اقتصاد لاسيما الاقتصاديات النامية كجمهورية السودان. فيمكن للمستثمرين الأجانب توفير فرص عمل، واستقدام رأس المال والتكنولوجيا الحديثة، ونقل المعرفة، ومساعدة الشركات المحلية على التكامل مع سلاسل القيمة المضافة العالمية، ودفع النمو الاقتصادي نحو الامام بصورة عامة. وهناك العديد من المتغيرات التي يكون لها تأثير عند دراسة استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر كالسياسة النقدية والسياسة المالية حيث تعبر السياسات النقدية والمالية عن مجموعة من الأساليب والإجراءات والقرارات والتشريعات التي تصدرها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال التأثير في عدة عوامل يعتمد عليها الاقتصاد الوطني اهمها الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثانياً/ مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- 1/ هل للسياسة النقدية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
- 2/ هل للسياسة المالية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

ثالثاً/ اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الي تحديد الأهداف التالية:

- 1/ الفاء الضوء على السياسة النقدية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2/ تسليط الضوء على السياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً/ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية السياسة النقدية والمالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:
الأهمية العلمية:

- 1/ قد تكون إضافة لقاعدة المعلومات التي تخص مجال الدراسة واثراء المعرفة العلمية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر والتأثير عليه بالإيجاب لجذبه لحظيرة الاقتصاد الوطني.
- 2/ يحسب الباحث ان تكون امتداد وإضافة للدراسات التي تناولت دور السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الأهمية العملية:

- 1/ ابراز وتبيان مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني.
- 2/ التعرف على السياسات النقدية والمالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامساً/ فروض الدراسة:

قامت الدراسة على الفروض التالية:

- 1/ إن للسياسة النقدية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
- 2/ ليست للسياسة المالية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

سادساً/ المنهجية:

اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة، منها المنهج التاريخي وذلك لتتبع الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، المنهج الاستنباطي لصياغة فروض الدراسة، والمنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة الدراسة، بالإضافة للمنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، وايضاً المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة التطبيقية.

سابعاً/ حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الاتية:

- الحدود المكانية: جمهورية السودان.
- الحدود الزمنية: 1999م الي 2019م.
- الحدود الموضوعية: السياسة النقدية والمالية والاستثمار الأجنبي المباشر.

ثامناً/ الدراسات السابقة:

اطلع الباحث علي بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة من مصادر مختلفة ومتنوعة.

1/ دراسة عيسى (2020م) بعنوان دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي في السودان.

هدفت الدراسة الي معرفة الوسائل والطرق المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي ومعرفة دور السياسة المالية في الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية السودان. وقد تلخصت مشكلة الدراسة في معرفة التدابير والإجراءات المتخذة والمتبناه من طرف الحكومة السودانية فيما يتعلق بالسياسة المالية لغرض تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان من خلال التساؤل التالي: ما هو دور السياسة المالية في الاستثمار الأجنبي المباشر؟. وقد توصل الباحث الي عدة نتائج أهمها ان مناخ الاستثمار ليس جاذباً بالقدر الكافي خلال فترة الدراسة، وان الإعفاءات الضريبية قللت من تكلفة الاستثمار وشكلت حوافز جاذبة للاستثمار في السودان. كما اوصي الباحث بعدد من التوصيات أهمها تهيئة مناخ الاستثمار في السودان وزيادة الانفاق على التنمية وتطوير البني التحتية لتحسين

مناخ الاستثمار بالإضافة الي اتباع نظام ضريبي يمتاز بالشفافية والتقنية الحديثة.

2/ دراسة الخربوطلي (2020م) بعنوان أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي مصر.

تمثل هدف الدراسة في رصد تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديد اهم المتغيرات النقدية الكلية المؤثرة في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي مصر. تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل الباحث عن انه هل يعد استقرار متغيرات السياسة النقدية وتحسين مؤشراتهما محدداً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي مصر.

خرجت الدراسة بعدد من النتائج من ضمنها وجود علاقة عكسية وان كانت ضعيفة بين معدل التضخم والتدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة. كما أظهرت نتائج اختبار السببية (لجرانجر) وجود تأثير للتدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة على خفض معدلات التضخم. اوصي الباحث في دراسته انه يجب علي الدولة إدارة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال استخدام سياسات اقتصادية كلية هيكلية ومالية مناسبة. والسعي إلى درجة من التكامل بين هيكل الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهيكل الاستثمارات المحلية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية التي يصاحبها تكنولوجيا حديثة وإدارة متقدمة.

3/ دراسة الحصادي (2015م) بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبه للاقتصاد الليبي.

هدفت الدراسة الي التأكيد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته في توفير التمويل والقيام بالإنتاج، كما هدفت ايضاً الي اظهار أهمية التشريعات اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. تبلورت مشكلة الدراسة في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى قدرة الدول المضيفة فيما توفره من المستلزمات المطلوبة والامتيازات المشجعة لاستقطاب المستثمر الأجنبي خاصة في ليبيا باعتبارها من الدول النامية. تم التوصل الي عدد من الاستنتاجات أهمها ان دوافع الدول المضيفة ومن بينها ليبيا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار لديها يرجع لنقص العملة الصعبة لديها، بالإضافة الي ان تلك الدول أي المضيفة لا زالت حديثة في هذا المجال. كما اوصت الدراسة على اجراء التعديلات المطلوبة على قانون الاستثمار وإزالة العوائق التي يمثلها القانون الحالي ومن أهمها الحوافز والامتيازات والتسهيلات، كما اوصت الدراسة ايضاً على تكثيف الجهود في تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي لكونهما من اهم المحددات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4/ دراسة منصور (2014م) بعنوان دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي _ دراسة حالة اليمن

سعت الدراسة لتناول السياسات الاقتصادية بشكل مفصل، المالية، النقدية والتجارية. بالإضافة الي وضع تصور كامل وشامل للاستثمار الأجنبي من حيث أهميته ودور السياسة الاقتصادية في جذبه للاقتصاد اليمني. أظهرت الدراسة واقع السياسات الاقتصادية اليمنية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر. واطهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة كالنتائج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي، وايضاً بين معدل التضخم وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5/ دراسة سالكي (2011م) بعنوان دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة بعض دول المغرب العربي).

هدفت الدراسة إلى تحديد مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة المناخ الملائم لجذبه، بالإضافة إلى التركيز على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فركزت على مقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي والاستفادة من تجاربها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة، فمن خلال الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية وتجهيزها لاستقبال الاستثمار، بالإضافة إلى وضع سياسة ضريبية تغري المستثمرين. فكانت السياسة المالية في الجزائر غير رشيدة بالقدر الكافي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الحوافز الضريبية التي منحتها الجزائر للمستثمر الأجنبي لم تجدي نفعاً. إلا أن السياسة المالية في تونس ذات جدوى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الحوافز الضريبية التي تقدمها السياسة الضريبية للاستثمار الاجنبي المباشر هي الأفضل إذا ما

قورنت بما تقدمه الجزائر.

6/ دراسة ابراهيم (2007م) بعنوان تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

تمثلت مشكلة الدراسة في وجود قصور في موارد السودان المحلية، وجاءت أهمية هذه الدراسة من خلال القيمة الإضافية للاستثمار الأجنبي في تفعيل النشاط الاقتصادي، وهدفت لتقدير دالة الاستثمار الأجنبي في السودان خلال الفترة (1989-2007) وكذلك معوقات الاستثمار الأجنبي، وافترضت الدراسة أن متغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، وتكلفة التمويل) ذات أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر. توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي بمعدل (5.1651) وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية بالإضافة الي ان انخفاض سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي بمعدل (9.2929) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أيضاً. أوصت الدراسة بضرورة توفير المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي وذلك لجذب الاستثمار الأجنبي ويجب المحافظة على استقرار أسعار الصرف من خلال زيادة الإنتاج وذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي بالإضافة الي وضع ضوابط لتخفيض الرسوم على التمويل الاستثماري.

7/ "Rahim Quazi (2007) "Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia"

ان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وجد اهتماماً بحثياً كبيراً بين الباحثين الاقتصاديين، وهذه الدراسات قدمت العديد من المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر ففي دراسة (رحيم كوزي) التي تم تنفيذها على سبع دول نامية في شرق آسيا (الصين، اندونيسيا، كوريا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورا، تايلند) خلال الفترة من 1995-2000، عبر نموذج شمل ستة محددات هي: الانفتاح الاقتصادي، حجم السوق، رأس المال البشري، التحرر المالي، جودة البنية التحتية، العائد على الاستثمار، الاستقرار السياسي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المناخ الاستثماري المحلي الجيد، وحجم السوق المحلي الكبير، والعائد على الاستثمار العالي، عززوا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، بينما عدم الاستقرار السياسي يسبب العكس.

التعليق على الدراسات السابقة

اطلع الباحث علي سبعة دراسات ذات صلة بموضوع هذه الدراسة، هذه الدراسات أجريت في الفترة ما بين (2007 الي 2020)، وقد لاحظ الباحث ان معظم هذه الدراسات قد تم تطبيقها على اقتصاديات اخري بخلاف الاقتصاد السوداني، عدا دراسة إبراهيم حيث انها تناولت تقدير دالة الاستثمار الاجنبي في السودان خلال الفترة من 1989 الي 2007، الا ان هذه الدراسة تميزت بالحدثة التاريخية وخصوصاً بعد انفصال جنوب السودان. وكذلك دراسة عيسى حيث تناولت دور السياسة المالية فقط في جذب الاستثمار الأجنبي في السودان ولكن هذه الدراسة جمعت بين السياسة النقدية والسياسة المالية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

تاسعاً/ هيكل الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على أربعة محاور كما يلي:

المحور الأول ويحوي الإطار العام للدراسة إضافة الي الدراسات السابقة، المحور الثاني يحتوي على الجانب النظري لدور السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحور الثالث يحتوي على الجانب التطبيقي وتحليل الفروض، اما المحور الرابع والاخير يشمل نتائج وتوصيات الدراسة بالإضافة الي قائمة المراجع والمصادر والملاحق.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة:

تعتبر السياسة النقدية والمالية من أهم الادوات التي تملكها الحكومات لإدارة الاقتصاد الوطني، إذ تقوم الحكومات من خلال هذه السياسات (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة، ويمكن تقسيم الادوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي عبر السياسات الاقتصادية إلى المجموعات أو السياسات من أهمها أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية (فضل،

(2016). كما يعتبر الاستثمار ركيزة أساسية في نمو اقتصاديات الدول ورافدا أساسيا من روافد التنمية في المجتمعات، لما يترتب عليه من ضخ لرؤوس الأموال سواء أكانت محلية أم أجنبية لإقامة المشاريع الاقتصادية لتحسين وضعها المالي وحل المشاكل الاقتصادية المستعصية (زبدة، 2016).
/ السياسة النقدية:

ان السياسة النقدية تنصب على التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة التي يقوم بها البنك المركزي بقصد التأثير على الاقتصاد الوطني (بشير، 2011). ان السياسة النقدية لأي اقتصاد ما تعكس الموقف النقدي لهذا الاقتصاد. فهي تعكس الاستراتيجية المثلى او دليل العمل الذي تنتجه السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي للدولة من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق اهداف الدولة الاقتصادية مثل تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج الوطني بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول الي حالة من الاستقرار النسبي للأسعار (مصطفي، 2000).

تعريف السياسة النقدية

للسياسة النقدية تعريفات متعددة، حيث يمكن تعريفها بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير والأساليب التي تقوم بها السلطة النقدية في الدولة متمثلة في البنك المركزي للتأثير على عرض النقود وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة (عبد المطلب، 2003). أيضاً تعرف السياسة النقدية على انها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي للدولة وذلك كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة (Jean, 1987)، أيضاً تعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة التي لها تأثير على الاقتصاد بواسطة النقود (منصور، 2014).

اهداف السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية لزيادة عرض النقود او لخفض المعروض منها مما يؤثر على عدد من المتغيرات الاقتصادية المهمة ومن بينها سعر الفائدة، فعلي سبيل المثال لعلاج مشكلة البطالة او الركود الاقتصادي فيتدخل البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي فتقل أسعار الفائدة الامر الذي قد يشجع علي زيادة معدلات الاستثمار ويزداد حجم المشروعات ويزداد الطلب على العمالة ويزداد الدخل وتعالج مشكلة الركود الاقتصادي، ويفعل العكس مع حالات التضخم الاقتصادي (شهاب، 2020). تساعد السياسة النقدية في تحقيق مجمل اهداف السياسة الاقتصادية الكلية على مستوى الاجل القصير والاجل الطويل، حيث انه في الاجل القصير يتعلق الامر في المحافظة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي والمتمثلة في الاستخدام الكامل للموارد والاستقرار في الأسعار والتوسع الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات، اما فيما يتعلق بالاجل الطويل فان هذه الأهداف تتمثل في التوجهات الكبرى التي تحدها الدولة متمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (ملاك، 2000).

سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف واحد من اهم أدوات السياسة النقدية. حيث يعتبر سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين. ولا يوجد اتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الاجنبي وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التقابلية بالعملة المختلفة. وتقوم أغلب الدول على حساب العملات الاجنبية بوحدات قياس من العملات الوطنية. وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة مقابل وحدات من العملة الوطنية. غير أن هناك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة. ومن الواضح أنه لا خلاف بين الطريقتين. وكأي ثمن فإن سعر الصرف عرضة للتقلب بين الارتفاع والانخفاض، لكن درجة هذا التقلب تختلف باختلاف نظام سعر الصرف المطبق (الطيب، 2011).

تعريف سعر الصرف

ان تعريف سعر الصرف هو ببساطة نسبة عملة مقيمة مقارنة بعملة أخرى. ويشار إلى العملة الاولى على أنها العملة الاساسية والعملة الثانية على أنها العملة المقابلة أو عملة العرض. في حال الشراء، فإن سعر الصرف يحدد المبلغ الذي يتعين دفعه بالعملة المقابلة أو بعملة العرض للحصول على وحدة واحدة من العملة الاساسية. وفي حال البيع، فإن سعر الصرف يحدد المبلغ الذي يتم الحصول عليه بالعملة المقابلة أو بعملة العرض عند بيع وحدة واحدة من العملة الاساسية (الحسامي، 2010). يري (فضل، 2016) ان سعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي تدفع ثمناً من العملة الوطنية (جنيه سوداني) مثلاً، التي تدفع لوحدة واحدة من العملات الاجنبية (دولار أمريكي)، ومن زاوية أخرى يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملات الوطنية.

ب/ السياسة المالية:

سواء اتفق الاقتصاديون او اختلفوا على استخدام مزيج معين من السياسات الاقتصادية، وسواء لو كانت تلك السياسات الاقتصادية شاملة او تفصيلية وسواء اعتمدت تلك السياسات علي التدخل الحكومي المباشر او غير المباشر، فقد اتفق العلماء علي وجود عدد من السياسات الاقتصادية الكلية أهمها السياسة المالية (شهاب، 2020). يرجع أصل مصطلح السياسة المالية اصلاً الي الكلمة الفرنسية (Fisc) وتعني الخزانة او حافظة النقود، والمراد من مصطلح السياسة المالية في معناها الأصلي كلا من ميزانية الدولة والمالية العامة (عبد الخالق، 1983).

مفهوم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية سياسة حكومية تسعى الي تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر من جهة، وتحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الانفاق الحكومي من جهة اخري، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (عبد الرحمن، 2004).

ان المقصود بالسياسة المالية الأساليب التي تتبعها الحكومة للتأثير غير المباشر في الاقتصاد الوطني من خلال التحكم في الضرائب والانفاق الحكومي (بشير، 2011).

اهداف السياسة المالية

الهدف الأساسي من السياسة المالية هو تحقيق اهداف السياسة المالية العامة للدولة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة الحكومية، فالسياسة المالية تسهم بصورة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقق أيضاً العدالة الاجتماعية بالإضافة الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي (منصور، 2014). يري (شهاب، 2020) ان السياسة المالية لأي دولة انها البرنامج الذي تضعه الحكومة من اجل التوصل لأهداف معينة وذلك بالاستعانة بكل من إيراداتها ونفقاتها العامة، وفي العادة تتمثل تلك الأهداف في:

1/ تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2/ تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

3/ رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

4/ تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.

مفهوم وتعريف الضريبة

تعتبر الضريبة واحدة من أهم أدوات السياسة المالية، ويقصد بالضريبة النسبة التي تستقطع من وعاء الضريبة، وهذا السعر قد يكون نسبياً، بمعنى تفرض الضريبة بسعر واحد بصرف النظر عن العوامل الأخرى، كالتغير في قيمة الوعاء المفروض عليه، أما اصطلاحاً فقد تعددت تعريف ومفاهيم الضريبة، لذلك من الصعب إعطاء تعريف واحد لها بسبب اختلاف الآراء لدى العلماء الاقتصاديين، ويعود ذلك لدور الضريبة المالي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ولذلك يمكن تقديم تعريف مختلفة للضريبة، فالضريبة هي فريضة مالية نقدية تستخدمها الدولة جبراً من الأفراد بدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية (حمد، 2021). يري (عايش، 2021) الضريبة بأنها فريضة مالية تفرضها الحكومة على الأفراد بدون مقابل لتحقيق أهدافها وحسب فلسفتها السياسية، كذلك عرفت الضريبة بأنها فريضة مالية تفرض بموجب قانون خاص بها تشريعه الحكومة وتفرضه على الأفراد والشركات دون أي مقابل لتحقيق أهدافها.

أهداف الضريبة

يري (حمد، 2021) ان الضريبة تطورت بحيث أنها اضحت بالإضافة إلى دورها الاساسي في تغطية النفقات العامة للحكومة باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية، مما جعل لها أهدافا أخرى تضاف إلى هدفها الاساسي، منها:

- 1/ الهدف المالي: في ظل المفهوم التقليدي للمالية العامة، فإن مد خزينة الدولة بالأموال اللازمة من أجل تغطية النفقات العامة، يعد من الأهداف المالية للضريبة، فقد كان الهدف المالي يعتبر الهدف الاساسي للضريبة، ويتوقف تحقيقه على مدى وفرة الحصيلة الضريبية. وبالرغم من دور الضريبة إلا أن ذلك لا ينفي وجود الهدف المالي كهدف مكمّل أو كهدف أساسي في بعض الأحيان.
- 2/ الهدف الاجتماعي: يعنى ذلك تخفيف العبء الضريبي على الفقراء وضمان العدالة الضريبية. ويتطلب تحقيق العدالة الضريبة بالإضافة إلى مراعاة المقدرة التكليفية للممولين، أن تتحمل فئات الدخل المتساوية العبء الضريبي نفسه بغض النظر عن مصدر الدخل الذي تحصل عليه.
- 3/ الهدف الاقتصادي: الضريبة أداة مهمة جداً في يد الحكومة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن التقلبات في القوة الشرائية للعملة المختلفة. فظاهرة التضخم الاقتصادي مثلاً تعتبر من إحدى الظواهر الاقتصادية التي تعم معظم دول العالم، ودور الضريبة يتجلى هنا في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لمحاربة هذه الظاهرة. وإذا ما ساد هبوط في مستوى الانفاق (كساد اقتصادي)، فلا بد من تخفيض إيرادات الضريبة لزيادة القوة الشرائية لدى المواطنين.

ج/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية ومع مرور الوقت استفادت الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فأكثر، ففي عقد السبعينات من القرن العشرين فقد كان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاعات الصناعات الاستخراجية البترول والغاز، والثاني تولّد نتيجة الوفرة الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار (خضر، 2004).

مفهوم وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

ان تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993م، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (إبراهيم، 2007). يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً بأنه رؤوس أموال يقرر أصحابها استثمارها في بلد غير بلدهم لهدف تجاري واقتصادي، كما يعرف بأنه استثمارات يقوم بها أفراد أو مؤسسات أجنبية لعدة أهداف منها إنشاء مشروعات استثمارية اقتصادية، أو نمو نشاطها، وأحياناً تهدف إلى التحكم إدارياً على الشركة (نعوم، 2020).

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تتبين أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدور الذي تمارسه على التأثير في النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظراً لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية. حيث لخص (النجار، 1991) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية :

- 1/ الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- 2/ الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين. وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة.
- 3/ الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة، فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير الانتاج وتخفيض تكاليفه.

4/ الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل وتقليل معدل البطالة.

يري (نعوم، 2020) أهمية الاستثمار الأجنبي للدول النامية أبرزها وأهمها:

- 1/ تفتح فرص عمل كثيرة للشباب، الأمر الذي يقلل من أعداد الباحثين عن وظيفة لكسب قوت يومهم.
- 2/ يساهم الاستثمار الأجنبي في رفع كفاءة الخدمات التي تقدمها الدول النامية للمواطنين، وذلك من خلال استغلال النفقات المالية التي تعود عليها من الاستثمار وتطويعها لخدمة المواطنين.
- 3/ تحسن من الوضع الاجتماعي للمواطن من خلال رفع نسبة أجور العمال.
- 4/ يعد الاستثمار الأجنبي وسيلة لاكتساب الشباب خبرة واسعة في كافة المجالات في سن صغير، الأمر الذي يعود بالنفع على مستقبلهم.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي وتحليل الفروض:

نبذة عن جمهورية السودان (محل الدراسة)

يعتبر السودان بلد واسع وغني بالموارد الطبيعية والزراعية (الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة)، الحيوانية، المعدنية والمائية. والاعتماد الرئيسي للسودان هو الزراعة. ويعتمد أيضاً على الصناعة، وخصوصاً الصناعات الزراعية. وقد كان قطاع البترول هو الدافع الأكبر لنمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان منذ عام 1999م حيث كان ذلك العام نقطة انطلاق ضخ وإنتاج البترول. عانى السودان من صراع اجتماعي وسياسي طويل الأمد، وحرب أهلية بين شماله وجنوبه. وفي يوليو 2011م، فقد ثلاثة أرباع إنتاجه من النفط بسبب انفصال جنوب السودان، حيث تتركز مجمل ابار النفط في جنوب السودان. ولما يقرب من عقد من الزمان، ازدهر الاقتصاد على خلفية ارتفاع إنتاج النفط وارتفاع أسعار النفط والتدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومنذ الصدمة الاقتصادية

التي مني بها السودان نتيجة انفصال جنوب السودان، ناضل السودان من أجل تحقيق الاستقرار في اقتصاده والتعويض عن فقدان عائدات النقد الأجنبي. فقد أدى توقف إنتاج البترول في جنوب السودان في عام 2012م لأكثر من عام وما تلاه من فقدان رسوم عبور البترول، بالإضافة للنزاعات المستمرة من المعارضين للحكومة والجماعات المتمردة المسلحة في ولايات جنوب كردفان ودارفور والنيل الأزرق، والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية في مناطق واسعة، إلى زيادة تفاقم الحالة الهشة للاقتصاد السوداني. في وقتنا الحاضر تتجه أنظار المستثمرين الأجانب نحو السودان، لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة فيه، لما يملكه من موارد في مجالات مختلفة ومتنوعة، خصوصاً بعد التحولات السياسية الراهنة وبعد المضي قدماً في إزالة العقبات التي كانت تقف حجر عثرة أمام الاستثمار في السودان لاسيما بعد رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

إجراءات الدراسة:

في إطار الجانب التطبيقي للدراسة قام الباحث بتحليل بيانات الدراسة باستخدام عدة أساليب:

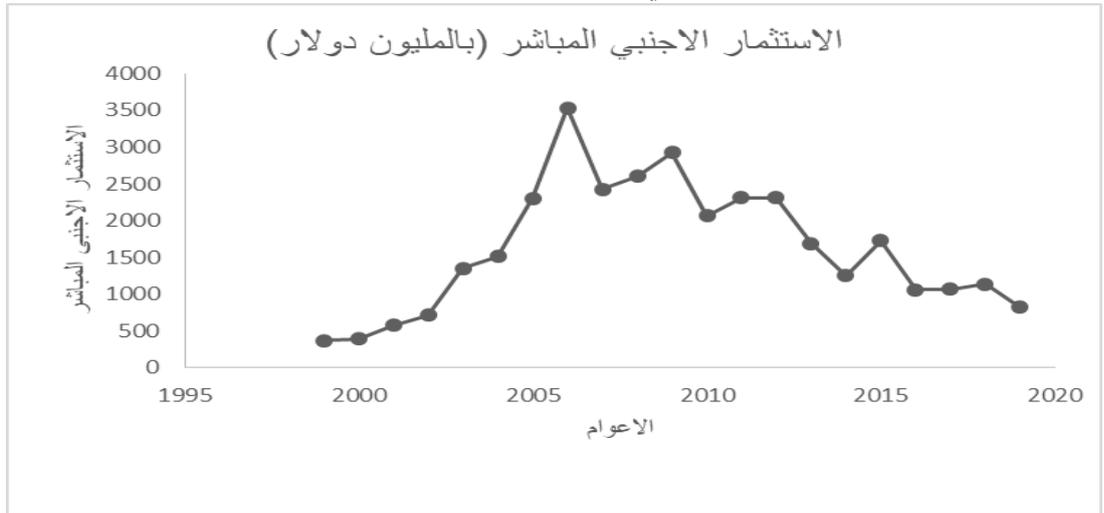
- 1/ المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية.
- 2/ المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة التطبيقية باستخدام تقدير دوال الانحدار المتعدد.

جدول (1): توصيف متغيرات الدراسة للأعوام من (1999م-2019م)

العام	الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليون دولار)	سعر الصرف (الجنيه مقابل الدولار)	معدل الضريبة (بالمليون جنيه سوداني)
1999	370.80	2.5782	1540
2000	392.21	2.5734	1602
2001	574	2.6142	1880
2002	713.18	2.6168	2137
2003	1349.19	2.6036	2668
2004	1511.07	2.5063	4203
2005	2304.63	2.3054	5007
2006	3534.1	2.0248	5881
2007	2425.6	2.0336	6529.5
2008	2600.5	2.1840	7680.3
2009	2922.8	2.2400	8655.8
2010	2063.7	2.4857	10008.6
2011	2313.7	2.6769	11183.3
2012	2311.5	4.4090	15567.4
2013	1687.9	5.6958	24133.7
2014	1251.3	5.6950	35178.1
2015	1728.4	6.1050	41963.3

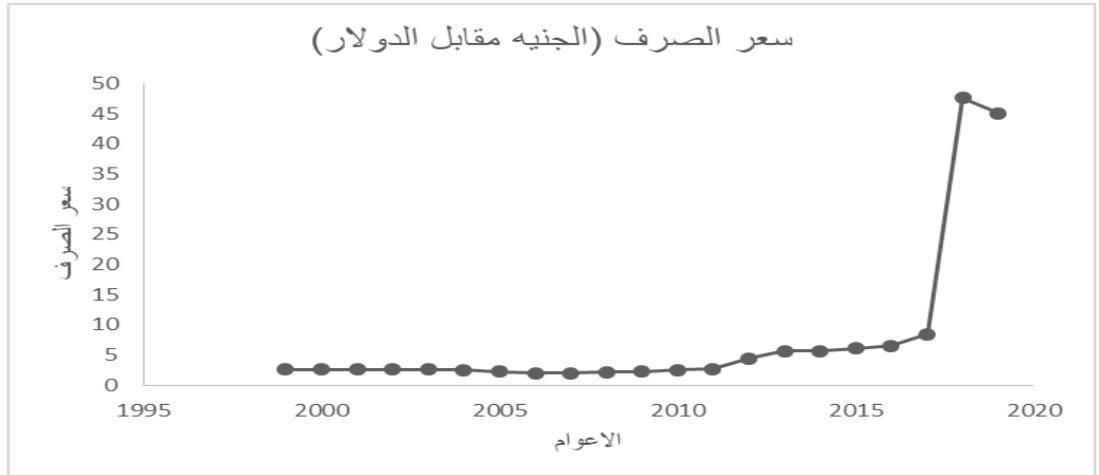
47257	6.4950	1063.8	2016
63849	8.4336	1065.3	2017
91345	47.6188	1135.8	2018
114060	45.1125	825.4	2019

المصدر: اعداد الباحث (2021م)، استناداً للتقارير السنوية من بنك السودان المركزي.
 شكل (1): توصيف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر للأعوام من (1999م-2019م)



المصدر: اعداد الباحث (2021م)، استناداً للتقارير السنوية من بنك السودان المركزي.
 لاحظ الباحث من خلال الشكل (1): توصيف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر للأعوام من 1999م الي 2019م ان الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ منذ عام 1999م بالتصاعد والنمو حيث كان يبلغ ي وقتها 370.80 مليون دولار، ووصل الي قمته في العام 2006م ليبلغ 3534.1 مليون دولار، حيث كان ذلك العام الذي يلي توقيع اتفاقية السلام في السودان ليبلغ 3534.1 مليون دولار، ثم بدأ بعدها في التدهور المتذبذب الي ان وصل في عام 2019م الي 825.4 مليون دولار.

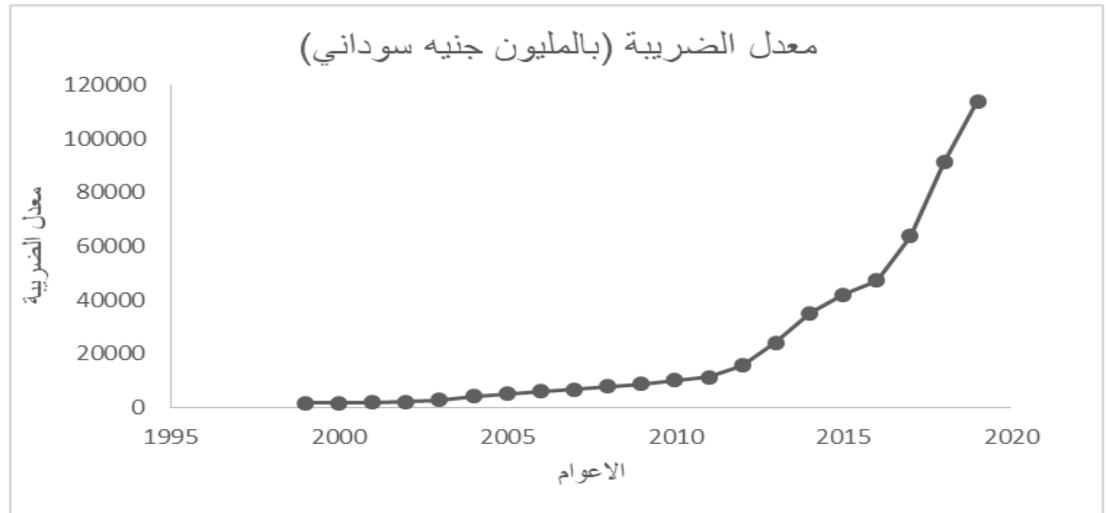
شكل (2): توصيف بيانات سعر الصرف للأعوام من (1999م-2019م)



المصدر: اعداد الباحث استناداً للتقارير السنوية من بنك السودان المركزي، (2021م).

لاحظ الباحث من خلال الشكل (2): توصيف بيانات سعر الصرف للأعوام من 1999م الي 2019م ان سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي يتميز بالثبات النسبي منذ عام 1999م كان 2.5782 والي 2011م حيث كان 2.6769، ومع احداث انفصال جنوب السودان عن شماله في العام 2011م وما تلاه من تدهور اقتصادي وعجز ميزان المدفوعات بدأ سعر الصرف بالتصاعد الي ان بلغ في العام 2019م مبلغ 45.1125 جنيهاً للدولار الواحد.

شكل (3): توصيف بيانات معدل الضريبة للأعوام من (1999م-2019م)



المصدر: اعداد الباحث استناداً للتقارير السنوية من بنك السودان المركزي، (2021م).

لاحظ الباحث من خلال الشكل (3): توصيف بيانات معدل الضريبة للأعوام من 1999م الي 2019م ان معدل الضريبة في تصاعد مستمر منذ عام 1999م حيث بلغ 1540 مليون جنيه سوداني حتى وصل في عام 2019م الي 114060 مليون جنيه سوداني. العلاقة بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف ومعدل الضريبة في فترة الدراسة: عمدت الدراسة لاستخدام طرق قياس العلاقة الدالية السببية في صيغة دالة انحدار متعدد حيث فسر التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي بالتغير في المتغيرات الكمية للسياسات النقدية والمالية أي سعر الصرف ومعدلات الضريبة وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم دالة الانحدار كانت النتائج كالاتي:

$$LOGFDI = 1.9 - 4.456LOGEXC + 1.948LOGTAX$$

$$r = 0.90, R^2 = 0.81$$

ان معامل الارتباط المتعدد يساوي 0.90 وهذا يدل علي ان الارتباط قوي جداً بين سعر الصرف، معدل الضريبة والاستثمار الأجنبي المباشر. كما يشير معامل التحديد الي ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بسعر الصرف ومعدل الضريبة بمقدار 0.81، اما 0.19 ترجع الي عوامل اخري. تأثير السياسات النقدية على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر واضحة حيث أثر التثبيت النسبي لسعر الصرف على انسياب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج، اما تأثير السياسات المالية من خلال النظام الضريبي كانت ضعيفة.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات:

أولاً/ النتائج

- 1/ أكدت نتائج الدراسة على ان السياسة النقدية لها دور إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
- 2/ بينت نتائج الدراسة ان سياسة سعر الصرف لها دور فعال في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر مما يؤثر ايجاباً على الاقتصاد السوداني.
- 3/ أظهرت نتائج الدراسة علي وجود ضعف وقصور في السياسة المالية وخصوصاً السياسة الضريبية مما يؤثر سلباً على دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

ثانياً/ التوصيات

- 1/ ضرورة المحافظة على وتطوير السياسة النقدية لما لها من دور إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
- 2/ العمل على تعزيز والاهتمام بسياسة سعر الصرف لما لها من دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
- 3/ ضرورة العمل على دراسة ومعالجة نقاط الضعف والقصور في السياسة المالية وخصوصاً السياسة الضريبية في السودان.

قائمة المراجع:

الكتب

- النجار، يحيي علي، التنمية الاقتصادية، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1991).
- بشير، فريد، عبد الوهاب الأمين، الاقتصاد الكلي، ط3، (المملكة العربية السعودية: مكتبة المنتبئ، 2011).
- حمد، خالد عبد الحفيظ محمد، أثر الإيرادات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان في الفترة من 1985م-2010م، ط1، (برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021).
- شهاب، محمد عبد الحميد، التحليل الاقتصادي الكلي، (الطائف، المملكة العربية السعودية: المكتبة العربية، 2020).
- عبد الخالق، جودة، الاقتصاد الدولي، (القاهرة: دار النهضة، 1983).
- عبد الرحمن، إسماعيل، حربي عريفات، مفاهيم ونظم اقتصادية-التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004).
- عبد المطلب، عبد المجيد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كمي، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003).
- مصطفي، احمد السيد، نهر السيد حسن، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو، (الإسكندرية: مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 2000).
- ملاك، وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، (بيروت: دار المنهل اللبنانية، 2000).

الرسائل الجامعية

- سالكي، سعاد (2011)، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
- عيسى، نجلاء داؤود (2020)، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان، رسالة ماجستير، جامعة غرب كردفان، ولاية غرب كردفان، السودان.

منصور، فهمي محمد (2014)، دور السياسة الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر/ دراسة حالة اليمن، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر.

البحوث العلمية

إبراهيم، خالد هاشم (2007)، تقدير دالة الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة من (1989-2007)، الخرطوم، السودان، مؤتمر الدراسات العليا السنوي السادس، جامعة النيلين.

الحسامي، نائل فهد (2010)، السياسة النقدية والمالية وسياسات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن، عمان، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية.

الحصادي، ايمان قاسم (2015)، الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذبه للاقتصاد الليبي (2000-2005)، ليبيا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، جامعة عمر المختار.

الخبزوطي، ماجد محمد (2020)، أثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي مصر، مصر، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مج40، ع4.

الطيب، سعود موسى (2011)، أثر السياسة المالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة الأردنية للحد من تداعيات الازمة المالية العالمية، عمان، المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية.

زبدة، خالد حسن (2016)، واقع الاستثمار الأجنبي في فلسطين، فلسطين، مجلة رماح للبحوث والدراسات، جامعة القدس، ع20.

عايش، عروبة معين (2021)، الضريبة الانتقائية وأهميتها في زيادة الإيرادات الضريبية في العراق، العراق، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، ع20.

فضل، حسن توكل احمد (2016)، أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان (1980-2014)، عرعر، المملكة العربية السعودية، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية.

الدوريات والمطبوعات

حسان خضر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.

المراجع الأجنبية

- Jean pierre patter, monnaie institution financiere et politique monétaire 4ed, économie paris; 1987.

- Rahim Quazi, "Economic Freedom and Foreign Direct Investment in East Asia", Journal of the Asia Pacific Economy Vol. 12, No. 3, August 2007

المواقع الإلكترونية

- المكتبة الرقمية السعودية sdl.edu.sa

- المرسل www.almrsl.com

- الإيرادات الضريبية السودان - المركز الديمقراطي العربي <https://democraticac.de>

“The role of Monetary and Fiscal Policy in Attracting Foreign Direct Investment in Sudan An Applied Study in the Period from (1999 - 2019)”

ABSTRACT:

The study aimed to know the role of monetary and fiscal policies in attracting foreign direct investment in Sudan, an applied study in the period from (1999 -2019).

In this study, the researcher applies the historical research approach of in order to scan the previous studies related to the subject under study, the inductive research approach to formulate the study problem and the deductive research approach to formulate the study's hypotheses, in addition to the descriptive research approach to describe the study variables, as well as the analytical approach to analyze the data of the applied study. The results of the study revealed that the monetary policy tools and instruments, especially the exchange rate policy, has a positive and effective role in attracting foreign direct investment in Sudan. As for the fiscal policy tools and instruments, especially the tax policy, it was found that there are weaknesses and shortcomings in attracting foreign direct investment in Sudan. The study recommended the need to maintain and develop monetary policy, in addition to studying and addressing weaknesses and shortcomings in fiscal policy, especially tax policy in Sudan.

Keywords: Monetary policy - Fiscal policy - Foreign direct investment.